

تجربة موريتانيا والأسئلة الواجبة عزمي بشارة الخليج 2007-5-31

عزمي بشارة

لم تكن التجربة الموريتانية الانتخابية بدءاً من 11 مارس/ آذار هذا العام وليدة فعل مباشر أو درامي بطولي انقلابي كما يتغنى الديمقراطيون العرب، بل نتاج إصلاح بدأ عام 1991 وخلافاً لما هو رائج لم تكن الانتخابات الرئاسية الأخيرة أول انتخابات تعددية تشهدها موريتانيا، فقد سبقتها انتخابات عام 1992، و1997، و2003، وصحيح أنها كانت انتخابات تعددية شارك فيها أكثر من مرشح، ولكنها لم تكن ديمقراطية، وعبرت عن عدم قناعة النخب الحاكمة بمبدأ تداول السلطة بعد. وقد استخدمت فيها مصادر الدولة من قوة ورشوة في تقرير مصير الانتخابات. ومنعت حركات، منها الحركة الإسلامية، من خوض الانتخابات. كانت انتخابات هذا العام 2007 أول انتخابات رئاسية وبرلمانية تعددية وديمقراطية. ولكن سبقتها عملية طويلة من التوقعات الديمقراطية عند الناس والخييات والأمال والتجربة والخطأ.

لم تكن التجربة الموريتانية تجربة ثورة شعبية، بل كانت هذه عملية إصلاح طويلة ومتعثرة ومضنية تخللها أكثر من انتخابات وأكثر من انقلاب عسكري قبل الانقلاب الذي أدى التحول الديمقراطي الحاسم، آخرها كان عام 2003.

وما ميز الانقلاب العسكري الأخير في أغسطس/ آب 2005 أنه جاء بعد هذا التعثر باستنتاجات متعلقة بتعميق الإصلاح الجزئي والشكلي، الذي لم يمس مصادر السلطة الرئيسية وبقي يراوح عند حرية التعبير، وعند برلمان من دون صلاحيات فعلية، ومتعلقة بالتغلب على عثراته ومفاسده وقيوده، وذلك في حوار وطني شامل وغير مسبوق باتساعه عربياً. في هذا الحوار تم الاتفاق عملياً على قواعد اللعبة الديمقراطية ومبادئها الدستورية الرئيسية. فالالتزام بهذه المبادئ من قبل القوى الفاعلة سياسياً والراغبة في المشاركة السياسية والوصول إلى السلطة بوسائل ديمقراطية هي شرط أساسي لمنع الانقلاب على التجربة الديمقراطية، وذلك من قبل قوى غير ديمقراطية من الدولة ذاتها لم تشارك في الحوار ولا في الإصلاح، أو من قبل المتخوفين من وصول قوى غير ديمقراطية إلى الحكم بوسائل ديمقراطية، أو ما نسميه عقدة الجزائر.

أما تجربة السودان، التي شهدت أيضاً تخلياً "طوعياً" من قبل قائد انقلاب عسكري هو الفريق سوار الذهب عن الحكم بالتفاني الموريتاني نفسه، فلم تسبقها عملية إصلاح طويلة ومتعثرة، بل دكتاتورية جعفر النميري، كما لم يفسح المجال لمثل هذا الحوار الديمقراطي المديد بين القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة لكي ينتهي باتفاق وإجماع على قواعد اللعبة الديمقراطية. وهذه ليست الأسباب الوحيدة لانتهاء تجربة الانتخابات الديمقراطية في السودان بانقلاب عسكري إنقاضي كما انتهت، ولكنها أسباب مهمة تضاف إلى ما هو معروف من فوارق بين البلدين والتجربتين والمرحلتين.

نقول كل هذا ونحتفظ على الجزم والحزم والمطلقات عند مشارف التجربة الديمقراطية، فنحن نعتبر التجربة الموريتانية غير ناجزة بعد، ونحن إذ نتمنى لها النجاح نعتقد أنه من المبكر الحكم على نضوجها إلى درجة إعادة إنتاج ذاتها بذاتها. ولكن هذا لا يبرر عدم الاكتراث الذي أبدته قوى سياسية عربية تجاه التجربة.

ولكنني أود هنا أن ألفت النظر إلى عناصر مهمة أخرى في التجربة، تم التعامل معها كأنها نقطة ضعف، واعتبرها نقطة قوة تجعل من موريتانيا حالة شبه مختبرية لمسألة العلاقة بين الديمقراطية والثقافة العربية الإسلامية. وأقصد بالضبط "هامشية" موريتانيا في ما يتعلق بقضايا الأمة الصراعية الأساسية ومراكزها، التي تجعل من سياسات النفط العالمية و"إسرائيل" عناصر معيقة في التحول إلى الديمقراطية، وذلك بفعل الدولة الريعية وبنيتها، والأيديولوجيات المتلهبة الطابع التي تنشأ مع الصراع والتدخل الأجنبي، واستخدام الديمقراطية كغطاء للتدخل الأجنبي كما حصل في العراق بمشاركة ودعاية بعض الديمقراطيين العرب ممن أسأوا لقضية الديمقراطية عربياً إساءة بالغة. بعد موريتانيا عن هذه القضايا المعيقة للتطور الديمقراطي يبعدها أيضاً عن عوامل التدخل الخارجي بفعل سياسات المحاور العربية والغربية. ورغم تعرض موريتانيا إلى تأثير أمريكي نجم عن فقرها وعن ابتعادها لمرحلة ما عن التحالف الفرنسي التقليدي، إلا أن هذا التأثير الأمريكي لم يتخذ بعد الطابع العدواني الإملائي الذي يتخذ في المناطق القريبة من "إسرائيل" ومن سياسات النفط. وعلى كل حال، فإن اكتشاف كميات نפט قليلة في موريتانيا لا تقرب هذه الدولة من سياسات النفط الدولية.

تحديد "الهامشية" المدعاة هنا عوامل إزعاج وتعطيل وتعقيد هائلة تعيق التحول الديمقراطي، وتتحول من تهمة إلى إيجابية من إيجابيات الموقع في الحالة العربية. وفي مقابل ذلك فإن عوامل إعاقة أخرى مدعاة تتجلى بكل قوتها في التجربة الموريتانية: دولة فقيرة، غياب طبقة وسطى واسعة، نظام اجتماعي قبلي،

فوارق ذات طابع إثني مدعى أومتخيل على الأقل، وغيرها من العوامل المعيقة للتحول الديمقراطي. في هذه الدولة، التي تحولت الى مركز اهتمامنا، سوف تتفاعل الإرادة السياسية وعوامل الوعي عند النخبة السياسية مع معيقات بنيوية وثقافية للديمقراطية في دولة عربية إسلامية. كل هذا في ظروف تحيد نسبي لعوامل الإعاقة الخارجية. ولذلك نقول إن تجربة موريتانيا مهمة ويجب التعامل معها بمنتهى الجدية. فقد أنيط بها أن تثبت عدم صحة الادعاء بوجود تعارض بين الهوية العربية والإسلامية، ثقافة وانتماء، والتحول الديمقراطي، وطبعاً، وبموجب المنطق الاستقرائي التحليلي عند كارل بوبر مثلاً، فإن إثبات خطأ نظرية أقوى يمثل واحد من إثبات صحتها بألف مثال. فلو فشلت التجربة الموريتانية، لا سمح الله، فإن هذا لا يثبت صحة الإدعاء بوجود تعارض بين الثقافة العربية الإسلامية وبنية المجتمعات والديمقراطية، قد ينجح غيرها، أما إذا نجحت فإن مثلاً واحداً كهذا على خطأ نظرية عدم توافق الثقافة الساسية العربية الإسلامية مع الديمقراطية كاف لنسفها.

كل ديمقراطي عربي معتز بحضارته العربية الإسلامية يتمنى النجاح للتجربة الموريتانية، إذا كان للديمقراطية ان تتحول الى أجندة وطنية وقومية وإسلامية ضد التدخل الأجنبي، وضد ربطها بالأجندات الاستعمارية.

وأخيراً نسأل سؤالاً يبدو غريباً بما يتضمنه من مراجعة وكسر للمسلّمات، ولكنه ليس جريئاً، لأن الواقع سبقه الى كسرهما، ونقصد تقييم دور الجيش. تم في الدول العربية نزع الشرعية الديمقراطية، وحتى التنويرية، عن دور الجيش بعد تجربة مريرة لانقلابات عسكرية قامت بتجيش الحياة السياسية وتبريف السياسة بعد انتزاعها من النخب المدنية، وكلنا يعرف ما المقصود من نفور الناس من ممارسة العسكريين في السلطة ومن مرحلة الانقلابات والبيان رقم واحد، ولكننا غالباً ما ننسى أن هذه الحالات تتطرق الى انقلابات عسكرية أيديولوجية الطابع، تتبعها عادة عملية تحزيب للجيش ذاته كجيش وطني يشكل أحد أهم أدوات بناء الأمة، كما حصل في بداية الحداثة الأوروبية، وكما استخدمته "إسرائيل" في بناء أمة من أكثر من مائة دولة ولغة .

ولكن، لدينا تجربتان مهمتان قاد فيهما الجيش انقلاباً على الفساد وعلى إعاقة الإصلاح والديمقراطية، ثم تخلى عن الحكم لمصلحة التحول الديمقراطي. كيف لا تدعونا هذه المحاولات الى إعادة النظر في دور الجيش؟ وقد سبق ان تمتع بصورة إيجابية جداً في الدول المستقلة حديثاً كرمز الكبرياء والاستقلال الوطني، وكأداة التحديث الرئيسية في البلد وإطار بناء الأمة ودمج نواحيها وعشائرها في زي رسمي واحد يؤدي التحية لعلم واحد. لقد تفجرت بعض هذه الأوهام مع تطويع الجيش للخلافات السياسية وللنظام وأجندته وانتماءاته وطائفياته وغيرها. ولكن ها نحن أمام وضع يحتاج الى تفكير يجدد لدينا حالات لم تكن فيها النخبة السياسية قادرة على إنجاح الإصلاح الديمقراطي أو قيادة البلد الى استقرار، أما المعارضة فكانت عاجزة أو ضعيفة، أو غير منظمة بالقدر الذي يسمح لها بانتزاع زمام المبادرة في مرحلة الإصلاح، وحتى في مراحل الانهيار، كما في نهاية عهد النميري. هنا تدخل الجيش. لم تعدم الدولة الوطنية الوسائل إذاً، ولم يحدث التحول نتيجة لتدخل أجنبي، بل قامت قوّة وطنية هي الجيش وانتزعت زمام المبادرة من دون ان تستثير مقاومة محلية ضدها، ومن دون أن تغرب الناس عن الديمقراطية والأجندة الديمقراطية كأنها أجندة أجنبية أو استعمارية.

هذه حالات لا تثبت أي نظرية جديدة، ولكنها دعوة لإعادة النظر في دور الجيش، والبرتغال كانت عبرة قبل موريتانيا والسودان. في الكثير من الدول العربية يوالي الجيش النظام وليس الوطن، وقد يلعب دوراً أقل ديمقراطية من النظام القائم، وفي بعضها الآخر يحكم الجيش الآن عملياً حكماً غير ديمقراطي طبعاً. ومع ذلك علينا أن نسأل ليس فقط عن تنحي ضابط عن الحكم كأنه عجيب، بل عن دور الجيش. الإعجاب المشدود بفعل التخلي عن السلطة، مهما كان صحيحاً، يغطي على أسئلة لا يجوز تجنبها مهما كانت تجربة الماضي أليمة، لدينا مثالان نافيان يكفيان لكسر بعض التعميمات حول دور الجيش.